ومـدافعهـا حين ارتبط الامر بمهاجمة سوق الغرب (علماً أنها وصلت متأخرة) أو اقتحام المخيمات الفلسطينية في الشمال. ويصعب، أخيراً، تفسير تمسك كافة التنظيمات الفلسطينية بأشكال عسكرية تمنع عملياً مواجهة اسرائيل سوى بأنه يعكس موقفاً سياسياً ممتنعاً علاوة على جمود الفكر والمنهج العسكريين.

قدمت الحرب ضد المخيمات في بيروت، في ربيع ١٩٨٥، حالة اخرى لانجازات حققها بعض الضباط والعناصر المبادرين، رغم النواقص المادية والخلل القيادي. فقد ابتدأت هذه الحرب دون ان يتمتع المدافعون بالقدر الكافي او المتوقع من الامكانيات: الاسلحة الفردية، والمضادة للدبابات، والذخائر والاسلحة المتوسطة، والالغام، وحتى الاسمنت واكياس الرمل (وينطبق ذلك خاصة على مخيمي صبرا وشاتيلا). كما أدت الخلافات التنظيمية المستمرة الى منع امكانية التنسيق قبل المعركة، والى توزيع المحاور والمواقع بين التنظيمات كما هي العادة المعهودة، كما ادى الى عدم تجانس الخط الامامي. ويعني ما سبق أن كل إنجاز تم تحقيقه خلال هذه الحـرب، تم تحقيقه **بالرغم** من النواقص المذكورة وفقط بفضل نوعية الكوادر المحليين. ويلاحظ أن ظاهرة نشأت بالتعويض عن الخلل في الرؤية الشمولية وفي التخطيط والتـوقـع وفي الادارة الشـاملة للمعـركـة وفي رصـد الامكـانيات من قبل الاطر القيادية الفلسطينية، بإقدام وصبر وابتكار الضباط الصغار والعناصر المقاتلة. ولم تكن هذه الظاهرة بجديدة، في الواقع، فهي تميز منذ زمن العمل في الارض المحتلة أيضاً، أو يمكن تلخيص المنطق الذي يوجه سلوك الأطر القيادية، على انواعها، نحو الاشخاص الذين سيتلقون في الميدان عواقب السياسات العليا، في مبدأ تحويل النقص الى فضيلة. فجيد ان يكون هناك اناس في الارض المحتلة يحوّلون كل ما في ايديهم سلاحاً ضد الاحتلال حتى اذا افتقروا الى انواع الاسلحة التي من شأنها ان تزيد من فعالية عملياتهم؛ وعظيم ان يكون هناك اناس يقاتلون دفاعاً عن المخيمات بالرشاشات وبضع طلقات وبلا مدفعية او اكياس رمل او مصل او معـدات طبيـة؛ لكن لا يبرر يقين القيادات بوجود مثل هؤلاء الذين لا خيار لهم سوى الاخـلاص لقضيتهم، تحـويـل سيـاسـة الاهمال او سوء التخطيط او سوء التصور الى استراتيجية رسمية. فالنقص ليس فضيلة متى تحول الى مسلَّم به دائم، ويؤدي استمراره، نهاية، الى احباط الكوادر والجماهير وابتعادها عن العمل، ضمن الشعور بان المردود لم يكن، ولن يكون، بحجم التضحية في ظل تلك الاستراتيجية.

في السياسة والمنهج والاخلاق

تثير التجربة العسكرية الفلسطينية مجموعة تساؤلات حول الوسائل والغايات، وحول ابعادها السياسية والمنهجية والاخلاقية. فأية اهداف يخدمها العمل العسكري الفلسطيني؟ وهل تناسب الوسائل المختارة الغايات المنشودة؟ وهل تتمتع الوسائل باستخدام سليم؟ وما هو حساب الكفاءة والمردود، السياسي والاخلاقي، للعمل العسكري؟

نتدرج، في محاولة الاجابة على هذه الاسئلة وغيرها، من الجوانب العملية إلى المنهج الذي يوجهها، لنتطلع الى الابعاد السياسية والاخلاقية للممارسة العسكرية.

ننطلق بمسألة استخدام الاداة العسكرية. ويرتبط ذلك بتحديد الهدف النهائي المرجو للنشاط السياسي والعسكري، ثم باختيار الوسائل الكفيلة بتحقيقه، وأخيراً بالادارة الكفؤة